

العمل المؤسسي واستمرار النشاط التضامني
(الجمعية الخيرية السلسبيل بمستغانم)

Institutional work and the continuation of the joint solidarity
(Salsabil Charitable Society in Mostaganem)

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية/ جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم/ الجزائر .	علم الاجتماع	كثير العجال KHATIR Ladjel khatir318@gmail.com
Doi : 10.46315/1714-011-001-026		

الإرسال: 2020/06/27 القبول: 2020/10/18 النشر: 2022/02/16

ملخص:

يتمحور المقال حول التضامن واعتماد العمل المؤسسي من قبل الجمعيات الخيرية الجزائرية، باعتبارها من فواعل المجتمع المدني، تناولي لهذا الموضوع كان بتقسيمه إلى أربعة محاور: المحور الأول كان حول تشكل المجتمع المدني في الفكر الغربي، المحور الثاني كان حول ظهور المجتمع المدني وتشكله في المجتمع الجزائري، المحور الثالث كان حول الجمعيات الخيرية والعمل المؤسسي، المحور الأخير الشق الميداني (الجمعية الخيرية السلسبيل بمستغانم).

نهدف من خلال هذا المقال إلى إبراز اعتماد العمل المؤسسي ومساهمته في استمرار النشاط التضامني. الكلمات الدالة: النشاط الجمعي؛ العمل المؤسسي؛ الاستمرارية؛ مجال التضامن؛ الجمعية الخيرية السلسبيل بمستغانم.

Abstract:

The article focuses on solidarity and the adoption of institutional work by Algerian charitables, as it is one of the actors of civil society, dealing with this issue was divided into four axes: The **first** axis was about the formation of civil society in Western thought, the **second** axis was on the emergence and formation of civil society in Algerian society, the **third** axis was on charitables associations and institutional work, the **last** axis on the field component (the Charitable association Salsabil Mostaganem). We aim through this article to Showing the adoption of institutional work and its contribution to the continuation and success of solidarity activity.

Keywords: associative activity; Institutional work; Continuity; area of solidarity; the charitable association Salsabil Mostaganem.

مقدمة:

يندرج البحث ضمن تخصص علم الاجتماع، موضوعه الجمعيات الخيرية واعتمادها العمل المؤسسي، ظهور الجمعيات بشكلها الحالي تشكل مع التطورات الفكرية التي عرفتها أوروبا خلال نهضتها إلى أن وصل إلى ما هو عليه اليوم تحت اسم المجتمع المدني، حيث تعتبر الجمعيات الخيرية أحد مكوناته، هذه الجمعيات أصبح لها دور كبير في مختلف مجالات الحياة، عرف المجتمع الجزائري ظهورها بكثافة في تسعينيات القرن الماضي.

يعتبر العمل المؤسسي إحدى الآليات التي تحتاجها الجمعيات الخيرية باعتبارها مؤسسات تسعى إلى رفع كفاءة أدائها وتحسين فعاليتها وتحقيق الاستمرارية والنجاح.

إشكالية البحث تتمحور حول مدى اعتماد الجمعيات الخيرية العمل المؤسسي ومساهمته في استمرار ونجاح نشاطها التضامني ولعرفة ذلك، وقع اختيارنا على الجمعية الخيرية السلسبيل بمستغانم بعد إحصاء الجمعيات الخيرية المعروفة بنشاطها على مستوى الولاية، حيث يكون تساؤلنا كالآتي: هل تعتمد الجمعية الخيرية السلسبيل العمل المؤسسي؟ وهل ساهم ذلك في استمرار نشاطها التضامني؟

أهمية البحث تبرز من خلال إظهار حاجة مؤسسات المجتمع المدني في المجال التضامني إلى العمل المؤسسي لإحداث الاستمرارية وتحقيق الأهداف.

سنتطرق في الشق النظري للبحث إلى نشأة المجتمع المدني في الفكر الغربي ثم ظهوره في المجتمع الجزائري وتشكله في الجمعيات الخيرية وفي الشق الميداني سنتناول مدى اعتماد الجمعية الخيرية السلسبيل بمستغانم العمل المؤسسي في تفعيل النشاط التضامني.

المحور الأول: تشكل المجتمع المدني لدى الفكر الغربي.

ظهر مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي وتشكل في خضم محاولة التخلص من نظام اجتماعي وسياسي قائم عن طريق البحث في علاقته بالمجتمع، وكان وراء تبلور المفهوم عدة إسهامات فكرية كانت نتاج التحولات التي ميزت المجتمعات الأوروبية.

سنتناول في هذا المحور بحث تطور نشأة المجتمع المدني في الفكر الغربي، حيث عرف مفهوم المجتمع المدني تغيرا وتطور في دلالاته نتيجة تعدد أساليب التوظيف الفكري للمفهوم، واستعماله من قبل قوى متعددة الاتجاهات، سنأخذ بتعريف يتفق مع دراستنا والتي يعرف المفهوم على "أنه مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا التي تملك المجال العام بين

الأسرة والدولة، هي غير ربحية تسعى لتحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهمة، أو لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السامية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر" (قنديل، أ. 2008: 64).

1-1- المجتمع المدني عند فلاسفة العقد الاجتماعي:

شكلت إسهامات فلاسفة العقد الاجتماعي من خلال محاولاتهم إبراز العلاقة بين المجتمع والدولة أحد الآراء الفكرية التي أعطت نظرة عن نشأة المجتمع المدني وفتحت المجال لمحاولات فكرية أعقبتها بنت عليها أفكارها ضمن إطار التراكم المعرفي الذي عرفته نشأة المفهوم.

أ- توماس هوبز (Thomas Hobbes) : هوبز يعتبر المجتمع المدني مجتمع قائم على التعاقد ولو اتخذ شكل الحكم المطلق، ووفق نظريته فإن السلطة تقوم على إرادة الأفراد في تنازلهم إراديا عن حريتهم وكل حقوقهم للحاكم، وحسب منطق هوبز أن المجتمع المدني يتيح إمكانية حلول مصدر واحد للعقل العام محل فوضى المصادر العديدة للعقل الخاص (إهرنبرغ، ج. 2008: 155).

ب- جون لوك (John Locke): اقتصر لوك في تناوله للمجتمع المدني على ضرورة التزام الدولة باحترام الحقوق الفردية للأفراد والسهر على صيانتها، فالمجتمع المدني كما يراه لوك هو المجتمع الذي تتوافر فيه حماية مؤسسية وحكم القانون والرقابة على السلطة وموازنتها (قنديل، أ. 2008: 48).

ج- جون جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau): روسو تطرق إلى فكرة العدالة الاجتماعية عند حديثه عن المجتمع المدني من خلال تحليله لعلاقة السلطة بالسيادة، حيث طور مفهوم المجتمع المدني جاعلا السيادة للشعب أساسا لنظريته في التعاقد الاجتماعي (قنديل، أ. 2008: 48).

رغم أن الآراء الفكرية لفلاسفة العقد الاجتماعي كانت اللبنة التي ارتكزت عليها التراكمات المعرفية الأخرى حول المجتمع المدني إلا أنها تعرضت لانتقادات منها أنه عند تطرقهم للمجتمع المدني وقفوا عند ظاهر العملية الاجتماعية ولم ينفذوا إلى ماهيتها أما الحقيقة العلمية فترى أن المجتمع المدني بنيانا متكاملا يتجاوز الوجود الذاتي للأفراد له آليته الاجتماعية التي تقوم على أساس تشابك وترابط القوى الاجتماعية المسيطرة والتابعة التي يشكل الأفراد عناصرها (العلوي، وآخ. 2001: 70).

2-1- المجتمع المدني في الفكر الماركسي:

أ- كارل ماركس (Karl Marx) (الماركسية الكلاسيكية): نظر ماركس إلى المجتمع المدني على أنه المجتمع البرجوازي وأنه مجال لتضارب وتصارع المصالح الاقتصادية، وهو فضاء الصراع الطبقي، وهو الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة، فالمجتمع المدني بحسب ماركس يعد امتداد للدولة وأجهزتها فهو يعبر عن توجهاتها الليبرالية، وأن نقده لفلسفة هيغل هو رفضه قبول الفصل بين الدولة والمجتمع المدني واعتبر الفصل هو دليل قاطع على اغتراب الإنسان وعلى عبوديته (عزمي، ب. 2013: 181).

ب- أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci (الماركسية الحديثة): ميز غرامشي في أهم أعماله (دفاتر السجن) بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي وأنها يشتركان في عملية السيطرة على المجتمع وربط بين الثقافة والهيمنة من جهة وبين الهيمنة والمجتمع المدني من جانب ثانية، حيث تبنى إستراتيجية جديدة تمثلت في تعبئة المثقفين لإنتاج رأس مال رمزي بواسطة النقابات والمدارس، وكسب معركة الهيمنة الإيديولوجية، ويرى أن للمجتمع المدني وظيفة هي الهيمنة يتم القيام بها بواسطة المثقفين (العلوي، وآخ. 2001: 63)، المجتمع المدني حسب غرامشي هو ميدان لإعادة إنتاج وتعميم فكر الطبقة المسيطرة وقيمها من خلال ثلاثة مؤسسات رئيسية، العائلة، المدرسة والمؤسسات الدينية (غرامشي، أ. 2017: 10).

المحور الثاني: ظهور المجتمع المدني وتطوره في المجتمع الجزائري:

عرف المجتمع الجزائري انتشاراً واسعاً لتشكيلات اجتماعية كانت تشبه في تنظيمها وهيكلتها الجمعيات بمفهومها المعاصر، نابعة في أغلبها من الإرث الثقافي والديني للمجتمع الجزائري والتي كانت على مدار حقب من الزمن رمزاً للتكافل الاجتماعي بين أفرادها (القاسمي، م. 2015: 97) وتطورت هذه التشكيلات عبر فترات نذكر منها:

2-1- فترة الحكم العثماني:

خلال هذه الفترة تركزت مؤسسات المجتمع المدني في المدن أكثر من الأرياف، تمثلت في تنظيمات ثقافية واجتماعية واقتصادية، ثم ظهرت تنظيمات مهنية وتنظيمات متخصصة في تسيير الأحياء إلى جانب ذلك كانت هناك تنظيمات اجتماعية وثقافية وخيرية مرتبطة بمؤسسات الأوقاف، ولقد كانت هذه التنظيمات بمثابة الصناديق الممولة لكثير من الأنشطة،

التي لم يكن في مقدور الدولة تغطيتها بسبب الحروب والدسائس التي أنهكتها (بوكابوس، أ. 2005: 65)، هذه الفترة عرفت وجود استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن نظام الحكم في نشاطاتها وهذا لابتعادها عن النشاط السياسي والنشاط الربحي.

2-2- خلال المرحلة الاستعمارية (1830 - 1962):

خلال فترة الاستعمار وبعد صدور القانون الفرنسي المتعلق بالجمعيات سنة 1901 الذي سمح بتأسيس الجمعيات في الجزائر بشكل بارز، والتي كانت في غالبيتها ذات طابع أهلي، وبعد مرور قرن على تواجد المستعمر بالجزائر وبتأثير التطورات الفكرية والسياسية التي عرفها الوطن العربي تنامت الروح الوطنية للجزائريين حيث بادروا بتأسيس جمعيات جزائرية منها ما هو إسلامي (جمعية العلماء المسلمين) ومنها ما هو مهني وثقافي اجتماعي موازي لمثيلاتها من الجمعيات الفرنسية (اتحاد الطلاب الجزائريين وعدد من الأحزاب السياسية) التي شكلت الحركة الوطنية الجزائرية (سعد الله، أ. 185:231) واغلب هذه التشكيلات بعد اندلاع الثورة التفت حول حزب جبهة التحرير الوطني الذي قاد الثورة إلى غاية الاستقلال.

2-3- مرحلة ما بعد الاستقلال (1962 - 1988):

تميزت مرحلة بعد الاستقلال بعودة مؤسسات المجتمع المدني كالاتحادات العامة والأحزاب السياسية إلا أن الدولة احتوت بعضها وهمشت بعضها بعد أن تبنت الأحادية الحزبية وركزت على الحزب الواحد وأغلقت الباب أمام وجود فضاء سياسي متعدد وقضت على استقلالية المجتمع المدني عن المجتمع السياسي، وكانت الدولة خلال هذه الفترة بمثابة الناطق باسم المجتمع المدني الغائب ومع التصحيح الثوري جوان 1965 الذي قاده الرئيس هواري بومدين طبقت سياسة اقتصادية مركزية حولت المجتمع الجزائري إلى مجتمع صناعي وطبق ما يسعى بالعقد التاريخي الذي بموجبه يتنازل الأفراد عن حقوقهم السياسية مقابل ضمان حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية (حميطوش، ي. 2015: 416). فالنموذج الذي ساد خلال هذه المرحلة هو النموذج الذي قدمه الاتحاد السوفياتي للدول التي وقف في صفها ضد الاستعمار والامبريالية نموذج قوامه المركزية والتخطيط الاقتصادي والتوجيه الثقافي والإيديولوجي وهو نموذج يبتلع المجتمع المدني ويحول دون قيام مؤسسات حديثة (الجابري، م. 2006: 09).

وفي عهد الرئيس الشاذلي بن جديد سمحت وزارة الداخلية بتكوين جمعيات مدنية للنشاط الاجتماعي وقبول الأمر بشكوك كثيرة من قبل المؤسسة الحزبية، حيث ظهرت جمعية حقوق الإنسان بقيادة ميلود براهيمي، وجمعية أخرى لحقوق الإنسان بقيادة علي يحي عبد النور

(عميمور، م. 2005: 118)، وبقيت سيطرة الأحادية الحزبية إلى غاية أحداث 05 أكتوبر سنة 1988 ودخول عهد التعددية والانفتاح السياسي.

4-2- مرحلة ما بعد أحداث سنة 1988.

بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر عام 1986 بسبب تدني أسعار المحروقات، وما صاحبها من تدني للقدرة الشرائية التي أعقبتها أحداث 05 أكتوبر 1988 هذه الأحداث دفعت الدولة إلى إعلان إصلاحات اقتصادية وسياسية تجسدت في دستور سنة 1989 الذي أقر التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر، وفتح المجال لكل التيارات السياسية، وفتح المجال الاقتصادي للقطاع الخاص وتم بموجبه الاعتراف بحق المواطنين في التنظيم المستقل للتعبير عن آرائهم السياسية والدفاع عن مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية واتضح ذلك في نص المادة 39 منه التي نصت على "أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن"، هذه النصوص الدستورية جسدت صراحة سياسة الانفتاح على المجتمع المدني والحركة الجمعوية.

وبعد أن تبنت الجزائر الخيار الديمقراطي كبديل، عملت على فتح الباب أمام مؤسسات المجتمع المدني وأهمها الحركة الجمعوية، وكان ذلك في دستور 1989 ثم دستور 1996 فالمادة 43 منه نصت صراحة على أن إنشاء الجمعيات يعتبر حق "الحق في إنشاء الجمعيات مضمون، حيث مهدت هذه النصوص لصدور قوانين تحدد شروط تأسيس الجمعيات وتنظيمها.

في سنة 1990 صدر القانون رقم: 31/90 المتعلق بالجمعيات، عرفت المادة 02 منه الجمعية على "أنها تمثل اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدية ولغرض غير مريح، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة وغير محددة من أجل ترقية النشاطات ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي على الخصوص ويجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وان تكون تسميتها مطابقة لهذا الهدف"، في هذه المادة تناول المشرع الجزائري بالتفصيل مفهوم الجمعية ودورها وحدد مجالات نشاطها وذكر على أنها اتفاقية.

وفي سنة 2012 صدر القانون العضوي رقم 12 - 06 المتعلق بالجمعيات جاء في المادة 02 منه تعريف للجمعية اختلف عن تعريف المادة 02 من القانون رقم: 31/90 في ذكره عبارة "تطوعا في تسخير المعارف والوسائل" وفي توسيع مجالات النشاط الجمعوي لتشمل "العمل الخيري والمحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان".

وسعى المشرع الجزائري إلى الفصل بين الأحزاب السياسية والجمعيات، في دستور سنة 1989 وذلك لتمييز العمل الجمعي وإبعاده عن تأثير السياسة والحزب وحمايته من الصراعات السياسية وتنمية الروح التطوعية والحفاظ على طابعه الذي يتميز بالاستقلالية والحياد ويشجع أفراد المجتمع على الالتفاف حول الجمعيات.

خلال مرحلة الانفتاح على الحركة الجمعوية برزت عدة أحزاب وجمعيات شكلت التنظيم السياسي والاجتماعي المستقل عن السلطة، إلا إن المجتمع الجزائري كان غير مهياً لاستيعاب التحولات الجديدة وعرف المجتمع المدني انتقالاً قسري، استجابة لضغوط داخلية وخارجية ولم يكن مخططاً له مسبقاً، ومحدث بعد سنة 1992 لم يكن إلا استرجاعاً لحق غلق المشهد السياسي في الجزائر الذي اكتسبه النظام السياسي منذ تأسيس حزب جبهة التحرير الوطني، بعد اصطدام الممارسة الديمقراطية مع قيم الإقصاء مما عجل بنهاية تلك التجربة الواعدة (بلغيث، ع. 2014: 142 و 247)، وعرفت البلاد بعد ذلك تأزم الوضع الأمني، أصبح استتباب الأمن مطلباً أساسياً إلى غاية نهاية تسعينيات القرن الماضي.

خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عرفت المرحلة ضعف المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني وعدم قدرتها على مواجهة الإشكالات التي قيدت الحياة السياسية طيلة تلك الفترة (العربي، ع. 2020: 35)، وهذا بسبب تجسيد لفكرة نموذج نظام سياسي ينوب عن المجتمع المدني ويحول دون قيام مؤسساته بدورها بفعالية، حيث قامت السلطة بتجديد مؤسسات المجتمع المدني في المناسبات الرسمية تجلى ذلك في حملات مساندة برامج الرئيس ووقوفها كأداة لمنع تحرر الجمعيات.

بعد أحداث حراك الشعب الجزائري تغيرت استراتيجية السلطات العمومية وخاصة في ظل الظروف التي تمر بها البلاد بسبب تفشي فيروس كورونا حيث برزت إرادة سياسية لخلق مجتمع مدني قوي وقادر على فرض وجوده، ولعب دوره بكل استحقاق، تجسد ذلك من خلال إعلان وزارة الداخلية عبر موقعها الإلكتروني عن تسهيلات جديدة لتأسيس الجمعيات ذات الطابع الخيري والتضامني، تمثلت في تبسيط الإجراءات، وكذا تصريحات السيد رئيس الجمهورية في لقاءه مع رؤساء المؤسسات الإعلامية بمناسبة اليوم العالمي للشغل "سنعيد للمجتمع المدني حقه في التغيير، سنسلم زمام الأمور للمجتمع المدني". (لقاء السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون مع مدراء المؤسسات الإعلامية بمناسبة اليوم العالمي للشغل بتاريخ 2020/05/01، بث مباشر للقاء القناة الوطنية الثالثة).

المحور الثالث: الجمعيات الخيرية والعمل المؤسسي

سننتقل إلى الحديث عن النشاط الجمعوي في المجال الخيري، بعدها ننتقل إلى تحديد مفهوم العمل المؤسسي وأهميته في النشاط الجمعوي.

تسعى تشكيلات الجمعيات للقيام بنشاطات في مختلف المجالات باستثناء المجال السياسي وفق أهداف مسطرة ومن بين مجالات نشاطها مجال العمل الخيري.

2-3- النشاط الجمعوي في المجال الخيري:

في القانون رقم 06/12 المؤرخ في 15 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات وسع المشرع من مجال نشاط الجمعيات ليشمل العمل الخيري والمحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان وهذا يشجع امتداد العمل الخيري في أوساط المجتمع وظهوره في إطار مؤسس ومنظم، استجابة للتحويلات التي شهدها المجتمع الجزائري.

ظهرت الجمعيات الخيرية كضرورة فرضتها الأوضاع الحالية التي شهدها المجتمع كتفكك الروابط العائلية وانتشار الفقر وتدني القدرة الشرائية لدى أفراد المجتمع بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، حيث كان لها دور في تفعيل النشاط التضامني والتقليل من حدة الفقر والمعاناة وعرف انتقال العمل فيها من الطرق القديمة القائمة على الخبرات الحياتية والشخصية للمتطوعين والقائمين عليها إلى العمل المؤسسي باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية وشهدت هذه المؤسسات نموا كبيرا من حيث الكم والكيف وظهور ما يسمى بمؤسسات العمل الخيري المانحة والمتلقية (خليل، ن. 2016: 200)، يبقى من بين العوائق أن أغلب هذه الجمعيات لا تتوفر لديها مقارات لممارسة نشاطها وان توفرت بعضها على مقارات فإنها تكون غير مهيأة لتجسيد العمل المؤسسي.

3-3- العمل المؤسسي وأهميته في النشاط الجمعوي:

تعرف المؤسسة على أنها كل عمل بمفاهيم المؤسسة وهي العمل التعاوني الجماعي المنظم القائم على مجموعة من الأسس والأركان والقواعد والتي بدونها يختل العمل المؤسسي وهو ما يطلق عليه بشخصية المؤسسة (العدلوني، م. 2006: 10). ويكون العمل الخيري مؤسسي وهو أكثر تقدما من العمل الخيري الفردي وأكثر تنظيما وأوسع تأثيرا في المجتمع (بلعيد، قماري. 2018: 136). ويقع العمل المؤسسي ضمن كل فعل اجتماعي جماعي هادف ومنظم، تحكمه أهداف يسعى إلى تحقيقها وبنية اجتماعية يتحرك في إطارها ووسائل تقنية وتكنولوجية يستعملها وتمثالات وتصورات ثقافية وحضرية يعمل على إنجازها وتجسيدها في عقله يريدها

(بن عيسى، م. 2005: 109)، ويعتبر ضرورة لبقاء الجمعيات واستمرارها وتوسع نشاطها، وفقا لأهداف واضحة وأساليب عمل مدروسة. وتكمن أهميته في انه ينقل العمل من الفردية إلى الجماعية ومن العفوية إلى التخطيط ومن الغموض إلى الوضوح، ومن محدودية الموارد إلى تعددية الموارد، ومن التأثير المحدود إلى التأثير الواسع (باهمام، ع. 2019: موقع).

المحور الرابع: الشق الميداني للبحث (الجمعية الخيرية السلسبيل بمستغانم).
سنحاول في هذا المحور التعرف على (الجمعية الخيرية السلسبيل بمستغانم) ثم ذكر أهم النتائج المتحصل عليها (مؤشرات اعتمادها العمل المؤسسي) ثم مناقشتها. اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته طبيعة البحث، لرصد مؤشرات العمل المؤسسي لدى الجمعية، استخدمنا في حصولنا على البيانات على تقنية الملاحظة وتقنية المقابلة الموجهة لرئيس الجمعية والأعضاء المؤسسين.

4-1- الجمعية الخيرية السلسبيل مستغانم:

آخر إحصاء لدى وزارة الداخلية عبر موقعها على شبكة الانترنت سنة 2019، تم تسجيل 108940 جمعية، تنشط في 18 تخصص، منها 4304 جمعية تنشط في تخصص تضامن وأعمال خيرية، أي نسبة 3.95% من الجمعيات المسجلة على المستوى الوطني، وفي ولاية مستغانم تم إحصاء 2268 جمعية، تمثل نسبة 2.08% من مجموع الجمعيات على المستوى الوطني، منها 56 جمعية تخصص تضامن وأعمال خيرية، تمثل نسبة 2.47% من مجموع الجمعيات المسجلة على مستوى الولاية. (<http://www.interieur.gov.dz/>)
قراءة نسب الجمعيات الناشطة في مجال التضامن وأعمال خيرية مقارنة بالتخصصات الأخرى، تسجيل نسبة 3.95% وطنيا ونسبة 2.47% محليا (ولاية مستغانم) وهي نسب ضئيلة مقارنة مع المجالات الأخرى، كما أن أغلب هذه الجمعيات في الواقع موجود على الورق فقط وبعضها لا تمتلك مقرات.

جمعية السلسبيل الخيرية بمستغانم تعتبر من الجمعيات التي عرفت بنشاطها التضامني، كان اختيارنا لها بعد إحصاء الجمعيات الخيرية على مستوى الولاية، حيث تعذر علينا التعرف على أغلبها بسبب (مقراتها مغلقة- او غير معروفة)، كما البعض منها عبر صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، وهي ثمانية (08) جمعيات ناشطة وهي:

01- جمعية كافل اليتيم، 02- جمعية البركة للعمل الخيري والإنساني. 03- الجمعية الخيرية السلسبيل. 04- جمعية شباب الخير. 05- جمعية الخير بلا حدود. 06- جمعية فاعل الخير. 07- جمعية شعاع الأمل. 08- جمعية الوردة البيضاء.

الجمعية الخيرية السلسبيل جمعية ولائية تأسست سنة: 2011 يشمل نشاطها كامل تراب بلديات الولاية، يسيروها رئيس ومجلس يتكون من سبعة (07) أعضاء يشكلون المكتب التنفيذي، ينخرط فيها 40 متطوع + عامل واحد بأجر، بلغ عدد المتبرعين لصالح الجمعية 125 متبرع دائم + مؤسسة خاصة في سنة 2019، لم تستفد الجمعية دعم الدولة.

تتخصص الجمعية في التكفل الشامل بعائلات الأيتام والتكفل الصحي بالأشخاص المصابين بمرض السرطان ومن بين نشاطاتها لسنتي 2019 - 2020 ما يلي:

*- التكفل الشامل: تتكفل الجمعية بـ 40 أسرة يتيم، حيث تستفيد هذه الأسر في إطار التكفل الاجتماعي الاقتصادي من القفة الشهرية، وفي الأعياد والمناسبات. وموازة مع ذلك يستفيد كامل أفراد الأربعين (40) أسرة من المتابعة الصحية النفسية.

*- التكفل الصحي: تتكفل الجمعية بمرض السرطان حيث استفاد 334 مريض خلال سنة 2019، من الفحوصات الطبية التحاليل الطبية والأشعة والمتابعة المستمرة.

*- التكفل في مجال التعليم: تقوم الجمعية بتقديم دروس الدعم لمختلف الأطوار الدراسية بالاعتماد على 03 أساتذة متعاقدين (بأجر) و 02 أساتذة متطوعين حيث يستفيد 75 تلميذ من أبناء عائلات الأيتام المسجلين الموسم الدراسي 2019-2020. على النحو التالي:

-الطور الابتدائي: 32 تلميذ يستفيد من دروس الدعم في مادتي الرياضيات واللغة العربية.
- الطور المتوسط: 30 تلميذ يستفيد من دروس الدعم في المواد: رياضيات، فيزياء، علوم الطبيعة والحياة، لغة انكليزية.

- الطور الثانوي: 13 تلميذ يستفيد من دروس الدعم في نفس المواد.

تتم متابعة نتائج التلاميذ لمعرفة مدى تحصيلهم من دروس الدعم المقدمة عن طريق مراقبة كل نهاية فصل كراس الاختبار لتلاميذ الطور الابتدائي وكشف نقاط المواد لتلاميذ الطور المتوسط والطور الثانوي وتسطر الأهداف لقياس المستوى المقبول بمعدل: 08 بالنسبة للمستوى الابتدائي وبالحصول على نقطة 12/20 في المواد التي تقدم فيها دروس الدعم بالنسبة للمستوى المتوسط والمستوى الثانوي:

- 4-2- الجمعية الخيرية السلسبيل بمستغانم ومدى اعتمادها العمل المؤسسي:
- تسعى الجمعية إلى تحقيق التكفل التام بأسر الأيتام والمساهمة في تنمية المجتمع كهدف شامل وعليه بحثنا في مدى اعتماد الجمعية العمل المؤسسي من خلال تقصي بعض المؤشرات الدالة عليه عن طريق إجراء مقابلات مع مسيري الجمعية وعن طريق الملاحظة.
- للقوف على مؤشرات اعتماد الجمعية العمل المؤسسي من خلال طرح التساؤلات التالية:
- 01- هل يوجد لدى الجمعية قانون أساسي ونظام داخلي؟
- تسير الجمعية وفقا لقانون أساسي ونظاما داخلي الذي يحدد:
- الهيكل التنظيمي للجمعية: يتكون من رئيس الجمعية و 07 أعضاء، هناك تنسيق مع الرئيس، ووجود تحديد للمسؤوليات.
- طبيعة النشاط: التكفل بأسر الأيتام، ومريض داء السرطان.
- الأهداف: التضامن مع عائلات الأيتام ماديا ومعنويا والتكفل التام بهم ومتابعتهم صحيا نفسيا وإعادة تأهيل مساكنهم وتأثيثها والتكفل باحتياجاتهم والتكفل بالسلامة البدنية والعقلية للأطفال الأيتام ورفع مستواهم الدراسي والعمل على تنمية مواهبهم ومساعدتهم على التفوق وتعليمهم طرق التربية الصحية السليمة. وتوفير فضاءات ترفيهية لهم.
- الموارد: اشتراكات الأعضاء أموال المتبرعين (تجار، حرفيين، مؤسسات خاصة)
- النفقات فتكون حسب الموارد التي تتحصل عليها الجمعية من المصادر المذكورة وحسب البرامج التي تعدها الجمعية والخدمات المجانية التي تتحصل عليها.
- 02- هل تتوفر الجمعية على مجلس إدارة؟
- يوجد بالجمعية مجلس يتكون من 07 اعضاء يمثل المكتب التنفيذي يحدد المسؤولية والمهام والأدوار الموكلة لكل عضو.
- 03- هل هناك استراتيجية تعتمدها الجمعية؟
- تبني الجمعية استراتيجية توسيع استفادة الأسر والمريض من خدماتها، وتوسيع نشاطها عبر كامل بلديات الولاية واستقطاب المتبرعين والمتطوعين والسلطات للحصول على موارد تحقق أهدافها، كما أنها لا تكتفي بالجانب المادي حيث تفرض على الأسر المستفيدة التضامن المشروط لضمان تحقيق تعلم أبناء الأيتام وهذه الآلية حسب ما أكده رئيس الجمعية كان لها دور كبير في تحسين المستوى التعليمي لأبناء الأسر المتكفل بهم. وفي نفس

الإطار تعتمد الجمعية استراتيجية متابعة وضعية أسرة اليتيم باستخدام بطاقة المتابعة. لتمكينها من الخروج من دائرة العوز وتحويلها إلى أسرة تدعم عملية التضامن.

04- هل تعتمد الجمعية على التدريب والتكوين؟

- لا يستفيد أعضاء الجمعية والمتطوعين من التدريب والتكوين.

05- هل يوجد بالجمعية نظام اتصال؟

- يوجد نظام اتصال يربط بين أعضاء الجمعية والرئيس وبين رئيس الجمعية وأعضائها والمتطوعين، المتبرعين والمستفيدين الاتصال من خلال الاجتماعات ويكون عبر خط هاتفي ثابت وكذا خط هاتفي للمتعامل اوريدو: (0552606667)، إضافة إلى استخدام صفحة الجمعية على موقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك).

06- هل تستخدم الجمعية التكنولوجيا الحديثة؟

- تمتلك وسائل الإعلام الآلي، طابعة، جهاز هاتف، جهاز فاكس. سيارة مخصصة لنقل المساعدات والمرضى.

3-4 مناقشة النتائج:

بناء على المؤشرات التي وصلنا إليها تبين أن الجمعية الخيرية السلسبيل بمستغانم تعتمد العمل المؤسسي في نشاطها التضامني، من خلال:

- استمرار نشاطها من سنة 2012 إلى غاية يومنا هذا. ومنها تسجيل مشاركتها في التخفيف على الفئات التي تأثرت بسبب الأزمة التي خلفها انتشار فيروس كورونا.

- للجمعية استراتيجية التكفل الشامل (الاجتماعي، الصحي، التعليمي)، واستراتيجية التضامن المشروط، التي دفعت الأسر المستفيدة إلى الاهتمام بتعليم أبنائها.

إلا إننا سجلنا غياب مؤشر التكوين الذي يعتبر مهم لنجاح النشاط التضامني، كما يبقى ضعف البناء التنظيمي والمؤسسي للجمعية قائما بسبب ضعف المشاريع التي تجلب الموارد المالية والعينية.

5- خاتمة:

يبقى اعتمادا العمل المؤسسي آلية فعالة لاستمرار النشاط الجمعوي التضامني ونجاحه ولابتكار طرق وأساليب جديدة لجذب المتطوعين والمتبرعين منها تعزيز وتقدير ما يقومون به وتحفيزهم وتثمين انجازاتهم وإظهار الشفافية لكسب ثقتهم وبالتالي تفادي تعرضهم للملل وعزوفهم عن تحقيق أهداف التضامن خاصة في ظل الأزمات ومنها الأزمة التي نعيشها حاليا

(انتشار فيروس كورونا) وما خلفه من أبعاد اجتماعية واقتصادية تطلبت دعوات التضامن، ومن جهة أخرى يبقى اعتماد العمل المؤسسي من قبل الجمعيات له دور في دحر وصد المتحايين الذين يحولون المآسي الاجتماعية إلى حرفة لجمع المال.

6- المراجع:

- 01- أماني قنديل، (2008)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة
- 02- انطونيو غرامشي، (2017)، الوحدة القومية الإيطالية (تر: فواز طرابلسي)، منشورات المتوسط، ميلانو.
- 03- إهرنبرغ جون، (2008)، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة (تر: علي حاكم صالح وحسن ناظم)، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
- 04- بوكابوس أحمد (2005)، مقارنة سوسيو تاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية الثقافية، دفاتر، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية وهران، العدد: 13، (ص 57-94).
- 06- بلعيد سارة وقماري محمد، العمل الخيري وحاجة الفرد لتقدير الذات والانتماء للجماعة، مجلة العلوم الاجتماعية - المركز الديمقراطي العربي ألمانيا - ألمانيا - برلين، العدد 03، مارس 2018.
- 07- بلغيث عبد المجيد (2014)، المجتمع المدني ودوره في التنمية الاقتصادية، رسالة منشورة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في علم الاجتماع الاقتصادي، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- 08- بن عيسى محمد المهدي (2005)، ثقافة المؤسسة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر.
- 09- الجابري محمد عابد (2006)، الديمقراطية وحقوق الإنسان، كتاب في جريدة، منظمة اليونيسكو، لبنان، العدد: 95، (ص 5-19).
- 10- حميطوش يوسف، (2015)، إشكالية المجتمع المدني في الجزائر، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 12.
- 11- خليل نزيهة (2016)، معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في علم الاجتماع والتنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- 13- سعد الله أبو القاسم، (1985)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- 14- سعيد بن سعيد العلوي وآخرون، (2001)، المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 16- عزمي بشارة، (2013)، المجتمع المدني (دراسة نقدية)، ط7، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر.
- 17- عميمور محي الدين، (2005)، الجزائر الحلم والكابوس، ط1، دار الفارابي، بيروت.

-
- 19-القاسمي محمد الرؤوف، (2015)، التنظيمات المسجدية، سلسلة منشورات المركز الوطني للبحث الإلكتروني والاجتماعية والثقافية (CRASC)، وهران، العدد: 13، (ص 95-134).
- 21-العربي العربي (2020)، العلاقات المدنية العسكرية في الدول العربية، دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، العدد 90، (ص 15-60).
- 22-العدلوني محمد أكرم، (2006)، العمل المؤسسي، ط3، قرطبة، الرياض.
- 24- عبدالله بن سالم باهمام، (2019)، البناء المؤسسي، اطلع بتاريخ 2019/10/10 على الموقع <https://www.ba-hammam.com/ar/>